

# التعليق الفقهي

عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422هـ)

من خلال كتابه

"الإشراف على نكت مسائل الخلاف"

الأستاذ سعيد الشوي

باحث بسلك الدكتوراه

جامعة محمد بن عبد الله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - فاس/المغرب.

## تقديم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً متواصلاً لجليل نعمه، وموفور خيراته ومنته، وصلى الله وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى أزواجه وذريته، وصحابته ومتبعيه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد؛ فإن المطلع على فقه مدارس المالكية عموماً، والمدرسة العراقية منها خصوصاً من خلال كتبها الفقهية المتخصصة؛ يلحظ بجلاء جودة العرض وغزارة المادة وقوة الجانب وصلابته، ويلفت نظره مسلك الاستدلال عموماً، وبراعة التعليق الفقهي خصوصاً.

وهذا ما وقفت عليه عن قرب، من خلال معاشرتي الطويلة لكتب القاضي عبد الوهاب البغدادي رحمته، وخاصة كتابي "المعونة" و"الإشراف"، وقد حرّك في نفسي أسلوبه في الإقناع، ومنهجه في الاستدلال والتعليق الفقهي، داعيةً البحث في موضوع

حضر بقوة في كتاباته الفقهية، واعتمده مسلكا من مسالك الإقناع، وسبيلا من سبل دعم آرائه واختياراته الفقهية، ألا وهو موضوع "التعليق الفقهي".

وقد اقتصر في هذا البحث المتواضع، على دراسة نماذج من التعليقات الفقهية عند القاضي عبد الوهاب البغدادي رحمته من خلال كتابه "الإشراف على نكت مسائل الخلاف"؛ لأنه الكتاب الذي استقصى فيه رحمته في الغالب ما يمكن الاحتجاج به، وأكثر فيه من الاستدلال والاستشهاد، وأفاض فيه في ذكر التعليقات الفقهية بشتى أنواعها وبمختلف صيغها.

وأقصد بالتعليق هنا، التعليق بمعناه اللغوي العام<sup>1</sup>، وهو «ذكر السبب، أو بيان المدرك، أو توضيح المسوغ المستند عليه»<sup>2</sup>، ولا أقصد بالتعليق هنا، التعليق الأصولي كما هو عند أرباب القياس، من العلة ومسالكها وطرق تخريجها وتفتيحها وغير ذلك، ولا أقصد كذلك التعليق بمعناه المقاصدي<sup>3</sup>، والذي يقابل ما هو تعبدي<sup>4</sup>، هذا إن اعتبرنا علم المقاصد علما مستقلا بذاته.

1- التعليق: «الْعَلُّ وَالْعَلْلُ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ، وَقِيلَ: الشَّرْبُ بَعْدَ الشَّرْبِ تَبَاعًا، يُقَالُ: عَلَّلَ بَعْدَ هَلٍ. وَعَلَّةٌ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ إِذَا سَقَاهُ السَّقِيَّةَ الثَّانِيَةَ، وَعَلَّ بِنَفْسِهِ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى... وَهَذَا عِلَّةٌ لِهَذَا. أَيُّ: سَبَبٌ»، لسان العرب لابن منظور، مادة: (عَلَّلَ). و«عَلَّلَ الشَّيْءَ: بَيَّنَّ عِلَّتَهُ وَأَثَبَهُ بِالْدَّلِيلِ... والتعليق عند أهل المناظرة: تبيين علة الشيء، والتعليق ما يستدل به من العلة على المعلول، ويسمى برهانا وليًّا... والعلة من كل شيء: سببه»، المعجم الوسيط، مادة: (عَلَّ).

2- التعليق بالقواعد الفقهية وأثره في الفقه عند المالكية للدكتور الطاهر بن الأزهر خذيري، ص: 97.  
3- أقصد بذلك تعليق الأحكام: أي بيان ما تسعى إليه الأحكام الشرعية من تحقيق للمصالح ودرء للمفاسد، وهو ما يسمى بالأحكام المعقولة المعنى، وقد عرفها العز بن عبد السلام بقوله: «ما ظهر لنا أنه جالب لمصلحة، أو دارئ لمفسدة، أو جالب دارئ. ويُعبر عنه بأنه "معقول المعنى"». قواعد الأحكام (28/1).

4- الأحكام التعبدية عرفها العز بن عبد السلام بقوله: «ما لم يظهر لنا جلية لمصلحة أو درؤه لمفسدة. ويُعبر عنه بـ "التعبد"». قواعد الأحكام (28/1). وقال د. أحمد الريسوني في محاضرات في مقاصد الشريعة (ص40): «قول الفقهاء "هذا تعبدي" إنما هو عجز منهم، هذا مسلم؛ لأننا حينما نقول: إن هذا تعبدي، نكون قد عجزنا عن إدراك الحكمة، فما من حكم ظهرت للفقهاء حكمته إلا صرحوا بها، فإذا قالوا: هذا الحكم تعبدي، فهذا تعبير عن العجز عن إدراك الحكمة، وليس تعبيراً عن عدم وجود الحكمة... ومن أمثلة الأحكام التعبدية عند المالكية، غسل الآنية إذا ولغ فيها الكلب، قال القاضي عبد الوهاب في المعونة (1/129): «إذا ثبت أنه طاهر، فإذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبعة للخبر... وذلك تعبد عندنا لا لنجاساته».

والتعليق بهذا المعنى يشبه إلى حد ما الاستدلال، لكنه أخفض منه درجة وأقل رتبة؛ ولهذا نجد القاضي عبد الوهاب رحمته غالباً ما يستدل على المسألة الفقهية - بعدما يذكر الرأي المخالف - بدليل أو أكثر من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أو غيرها من الأدلة المعتبرة في المذهب المالكي، ثم يُردف ويُتبع هذا الاستدلال بجملة من التعليقات الفقهية؛ ليزيده قوة ووجاهة؛ ولينتهي به الأمر إلى إنهاء الخلاف وحسمه؛ ببيان أرجحية مذهبه و مرجوحية مخالفه. وهذا ما سيتضح جلياً من خلال بعض النماذج التي سأعرض لها بحول الله في ستة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التعليق بالقواعد الأصولية

المبحث الثاني: التعليق بالقواعد الفقهية

المبحث الثالث: التعليق بالكليات الفقهية

المبحث الرابع: التعليق بالمصلحة.

المبحث الخامس: التعليق باللغة

المبحث السادس: التعليق بالعقل

## المبحث الأول

### التعليق بالقواعد الأصولية

إن علم القواعد الأصولية من أشرف علوم الشريعة الإسلامية؛ إذ من خلاله يتمكن الفقيه من استنباط الأحكام الفقهية من النصوص الشرعية، فالقاعدة الأصولية عبارة عن وسيلة، أو أداة بيد الفقيه يتسَلَّمها من الأصولي؛ قصد تطبيقها على جزئيات الدليل الكلي؛ من أجل استنباط الحكم الفقهي. ولهذا عرفها د. محمد التاويل بقوله: «القواعد الأصولية هي: القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية»<sup>5</sup>، وعرفها كذلك د. الجليلي المريني بأنها: «حكم كلي تنبني عليه الفروع الفقهية، مصوغ صياغة عامة، ومجردة، ومحكمة»<sup>6</sup>، ويتضمن التعريف الأخير بعض خصائص القاعدة الأصولية، والمتمثلة في: الاستيعاب، والتجريد، وإحكام الصياغة.

إن المستقرئ لكتاب "الإشراف"، يجده غنياً بالقواعد الأصولية، التي تَمَكَّن القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - من إعمالها واستثمارها بمستوى عال ورفيع، استدلالاً وترجيحاً وتعليلاً، سواء منها المصوغ الجاهز، أو القابل للصياغة. وهذا ليس بغريب عن كتاب يعتبر من أهم ما للمالكية في كتب الخلاف، فهو كتاب في الفقه المقارن بامتياز، كما يدل على ذلك عنوانه قبل مضمونه "الإشراف على نكت مسائل الخلاف".

والملاحظ - كما سبق الذكر - أن القاضي عبد الوهاب رحمته تارة يورد القاعدة الأصولية مصوغة في شكل قاعدة بالمعنى العلمي للقاعدة، كقاعدة: "النهي يقتضي الفساد"<sup>7</sup>، وقاعدة: "ذكر الصفة عقيب الحكم تفيد التعليق"<sup>8</sup>، وغيرهما<sup>9</sup>.

5 - مقال "القواعد الفقهية وأثرها في الفقه الإسلامي، قاعدة 'السبب' أنموذجاً" لمحمد التاويل، مجلة

مختبر تراث الغرب الإسلامي، كيلة الآداب، ظهر المهرز، فاس، العدد الأول، ص: 14.

6 - القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني، للجيلالي المريني، 1/ 35.

7 - الإشراف (2/ 543)، وعبر عنها في موضع آخر (1/ 455) بـ: "النهي يقتضي فساد المنهي عنه".

8 - الإشراف (2/ 927).

9 - كقاعدة: "الإطلاق محمول على العادة"، الإشراف (1/ 543). وقاعدة: "يجب بناء المطلق على

المقيد"، نفسه (1/ 158). وقاعدة: "العبادة التي لا يعقل معناها لا يجوز القياس عليها"،

نفسه، 1/ 178. وقاعدة: "الأمر بالشيء نهي عن ضده"، نفسه (1/ 336). وقاعدة: "الاستثناء

إذا تعقب جملاً يصلح أن يكون عائداً إلى كل واحد منها على الانفراد، فإنه يعود إلى جميعها"،

نفسه، 2/ 970. وقاعدة: "الأمر بعد الحظر يبيح ولا يجب"، نفسه (2/ 998)...

وتارة أخرى يدرجها في سياق استدلاله وتعليقه الفقهي وترجيحه للمسألة الفقهية، من غير أن يجعل صياغتها في شكل قالب القاعدة الأصولية بالمعنى العلمي لدى الأصوليين، وذلك كقوله وهو يعلل وجه منع المسح على الجُزْمُوقَيْن<sup>10</sup>: «ولأن المسح على الخُفِّ رخصة ولا يقاس عليها»<sup>11</sup>، فهذه العبارة تركز على رخصة مَعِينَة وهي المسح على الخفين، وهذا ما جعلها تفقد إحدى خصائص القاعدة الأصولية، وهي خاصية التجريد عن الظروف والملابسات والأعيان، فهي تتعلق برخصة واحدة وليس بجميع الرخص، وهذا ما جعلها غير مجردة. ولكي تصبح قاعدة بالمعنى الأصولي، لا بد من صياغتها صياغة مجردة وكلية ومحكمة، وذلك على الشكل التالي: "الرخص لا يقاس عليها"<sup>12</sup>.

ومن أمثلة القواعد كذلك التي علل بها القاضي رحمته في إطار ترجيحاته الفقهية دون أن يصرح بها في شكل صياغة تعيدية، ما جاء في سياق كلامه عن مسألة اختلاف قول الإمام مالك رحمته في تسليم الإمام في صلاة الخوف، هل يسلم الإمام قبل المأمومين أم ينتظرهم حتى يقضوا ثم يسلم بهم؟ فقال: «فوجه قوله ينتظرهم، وهو قول الشافعي، قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾»<sup>13</sup>، وهذا يفيد جميع الصلاة»<sup>14</sup>. ثم أردف هذا الاستدلال بتعليقين فقهيين، حيث قال: «ولأنه تؤدي إلى التسوية بين الطائفتين في الفضيلة؛ ولأن الخبر بذلك مسند»<sup>15</sup>، والآخر موقوف»<sup>16</sup>،<sup>17</sup>

10 - «الجُزْمُوقُ: خُفٌّ صغير، وقيل خُفٌّ صغيرٌ يُلبَسُ فوقَ الخُفِّ». لسان العرب، مادة (جرمق).

11 - الإشراف (1/ 135).

12 - ذكرها الدكتور محمد التاويل بهذا اللفظ في كتابه "زكاة العين ومستجداتها"، ص: 51.

13 - سورة النساء، الآية: 101.

14 - الإشراف (1/ 339).

15 - يقصد بالمسند، الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ من فعله يوم ذات الرقاع، وفيه: {أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَصَفَّتْ طَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ نَبَتْ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ وَجَّاهُ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَبَتْ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ}. الموطأ، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف، رقم: 1، وصحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، رقم: 4129.

16 - يقصد بالموقوف الحديث الموقوف على الصحابي الجليل سهل بن أبي حنمة رضي الله عنه، وفيه: {أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ مَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَطَائِفَةٌ مُوَّاجِهَةٌ الْعَدُوَّ، فَرَكْعَ الْإِمَامُ رُكْعَةً وَيَسْجُدُ بِالَّذِينَ مَعَهُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا نَبَتْ وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ وَيَنْصَرِفُونَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ فَيَكُونُونَ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، ثُمَّ يَقْبِلُ الْآخَرُونَ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا فَيَكْبُرُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَرَكْعَ بِهِمُ الرُّكْعَةَ وَيَسْجُدُ ثُمَّ يُسَلِّمُ، فَيَقُومُونَ فَرَكْعُونَ لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ ثُمَّ يُسَلِّمُونَ}. الموطأ، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف، رقم: 2.

17 - الإشراف (1/ 339).

وهو رحمه الله يقصد بهذا التعليق الأخير تطبيق قاعدة أصولية من قواعد الترجيح؛ نظراً لتعارض خبرين، وهي قاعدة: "تقديم المرفوع على الموقوف"<sup>18</sup>.  
وأقتصر على بعض النماذج من تعليقات القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - بالقواعد الأصولية في سياق ترجيحاته الفقهية؛ للبيان والتوضيح لا للحصر والقصر، ومنها:  
المسألة الأولى: تعليق غسل المتوضئ ما صح من أعضائه ومسح العضو الكسير فقط.

في سياق كلام القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - عن المسح على الجبائر بباب التيمم، قال بأن المتوضئ: «إذا خاف الضرر الذي هو التلف، أو زيادة المرض، غسل الصحيح من أعضاء وضوئه، ومسح على العضو الكسير، ولم يلزمه التيمم مع ذلك»<sup>19</sup>. واستدل على ذلك بقوله عليه السلام: {امْسَحُوا عَلَى الْجَبَائِرِ}<sup>20</sup>، ثم أضاف معلقاً على الحديث ومبيناً وجه استدلاله به بقوله: «ولم يأمره بالتيمم، وهذا كالنص»<sup>21</sup>، وقد أتبع هذا الاستشهاد بعدد من التعليقات الفقهية، استعملها بالقاعدة الأصولية: "تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز"<sup>22</sup>، فقال - رحمه الله - معللاً: «لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ ولأنه مسح على حائل دون عضو من أعضاء الوضوء فلم يجب التيمم معه، أصله المسح على الخف؛ ولأن المسح على الجبيرة بدل والتيمم بدل، واجتماع بدلين في عضو خلاف الأصول؛ ولأنه حصل متوضئاً فأشبهه أن يباشر الأعضاء بالماء»<sup>23</sup>.

18 - ذكرها بهذا اللفظ الدكتور محمد التاويل في سياق مناقشته لإحدى المسائل التي تعارض فيها خبران، أحدهما مرفوع والآخر موقوف، فقال مرجحاً الأول: «والقاعدة تقديم المرفوع على الموقوف». الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد التاويل، ص: 44.

19 - الإشراف (1/ 174)

20 - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدَيَّ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب المسح على الجبائر، حديث رقم: 657.

21 الإشراف (1/ 174).

22 - هذه القاعدة الأصولية ذكرها ابن رشد بهذا اللفظ في البداية والنهاية، ص: 72. وذكرها د. محمد التاويل بهذا اللفظ كذلك، بكتابه "زكاة العين ومستجداتها"، ص: 170. وفي موضع آخر بين أنها قاعدة مجمع عليها، فذكرها بلفظ: "تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز إجماعاً"، وذلك بكتابه "منهجية عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في الاجتهاد مع النص"، ص: 79-94.

23 - الإشراف (1/ 174).

### المسألة الثانية: تعليل جواز أكل الخمر بعد تحليلها.

إذا كان حكم تحليل الخمر الكراهة، فإن في جواز أكله بعد تحليله روايتين:

الأولى: «فإن خللت، أساء [المُخلَّل] وجاز أكلها»<sup>24</sup>.

والثانية: «أنه لا يجوز، وهو قول الشافعي»<sup>25</sup>. واستدل القاضي عبد الوهاب رحمته على

جواز أكلها بدليلين:

الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَسَ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ قُلْ إِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>26</sup>.  
والثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: {نِعَمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ}<sup>27</sup>.

وقد أورد رحمته هذين الدليلين بتعليل فقهي في صيغة قاعدة أصولية، يُعبر عنها الفقهاء غالباً بلفظ: "الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً"<sup>28</sup>، وعبر عنها القاضي رحمته بلفظ قريب من هذا، وهو قوله: «الحكم إذا وجب لعله، زال بزوالها ما لم يلحقها غيرها»، ولم يكتف رحمته بذكر هذه القاعدة فقط في سياق تعليله لما ترجح لديه؛ بل استهله بالقاعدة، واسترسل في الكلام بما يُوضح ويبيّن معناها أكثر، ويتضح هذا جلياً من خلال قوله: «ولأن الحكم إذا وجب لعله زال بزوالها ما لم يلحقها غيرها، وتحريم الخمر إنما كان من أجل الشدة وقد زالت، فيجب زوال التحريم الثابت بها؛ ولأنه مائع نجس بوجود معنى لو زال ابتداء بغير صنع آدمي لظهر، فكذلك يجب أن يزول بفعل آدمي، الأصل فيه النار؛ ولأن كل حكم كان ثابتاً بحصول الشدة، فإنها إذا زالت زال بزوالها، بغير اعتبار في ذلك بفعل آدمي وبغير فعل، أصله الحد والتفسيق وردّ الشهادة فكذلك النجاسة»<sup>29</sup>.

24 - الإشراف (2/ 579).

25 - الإشراف (2/ 579).

26 - سورة الأنعام، الآية: 146.

27 - أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، بباب فضيلة الخل والتأدّم به، بلفظ: {نِعَمَ الْأُدْمُ، أَوْ الْإِدَامُ الْخَلُّ}، حديث: 2051. وكذا بلفظ: {نِعَمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ، نِعَمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ}، حديث رقم: 2052.

28 - ذكرها الدكتور محمد التاويل بهذا اللفظ في كتابه "منهجية عمر بن الخطاب في الاجتهاد مع النص"، ص: 76.

29 - الإشراف (2/ 579-580).

### المسألة الثالثة: تعليل عدم إجزاء تفريق الوضوء والغسل تفريقاً متفاحشاً.

قال القاضي عبد الوهاب رحمته بأن المتوضئ «إذا فَرَّق وضوءه، أو غسله تفريقاً متفاحشاً لم يجزه، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي»<sup>30</sup>، ودليله على ذلك قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)<sup>31</sup>، ثم علَّل رحمته ما ذهب إليه بقاعدتين أصوليتين، قاعدة: "الأمر المطلق على الفور"، وقاعدة: "مِنْ حق الجزاء أن لا يتأخر عن جملة الشرط"، فقال رحمته مبيناً وجه ما استدلل عليه ومعللاً ما ترجَّح لديه: «لأنه أمر، والأمر المطلق على الفور؛ ولأن الخطاب بصيغة الشرط والجزاء، ومن حق الجزاء أن لا يتأخر عن جملة الشرط، وجملة الأعضاء جزاء للشرط الذي هو القيام إلى الصلاة، فوجب أن لا يتأخر شيء منها عنه، كقوله: إذا دخلت الدار فلك درهم»<sup>32</sup>.

### المسألة الرابعة: تعليل وجوب إعادة صلاة فاقد الطهورين إذا صلى بدون طهارة.

في إطار كلام القاضي عبد الوهاب رحمته عن التيمم، تطرق إلى مسألة خلافية داخل المذهب، والمتعلقة بمن لم يجد الماء للوضوء ولا الصعيد للتيمم؛ دفعته إلى إيراد آراء فقهاء المذهب قائلاً: «قال ابن القاسم»<sup>33</sup>: يصلي ويعيد، وقال أشهب»<sup>34</sup>: لا يعيد، وقال أصبغ»<sup>35</sup>: لا يصلي وإن خرج الوقت إلا بوضوء أو تيمم، ثم هل يقضي إن وجده؟ فمن أصحابنا من يقول: يقضي، ومنهم من يقول: لا قضاء»<sup>36</sup> عليه»<sup>37</sup>، ثم قارن بعض هذه الآراء برأي الإمام أبي حنيفة»<sup>38</sup> والإمام الشافعي»<sup>39</sup> — رحمهما الله —، فقال: «وعند أبي حنيفة: أن الصلاة

30 - الإشراف (1/ 124).

31 - المائدة، الآية: 7.

32 - الإشراف (1/ 124).

33 - توفي بمصر سنة 191 هـ.

34 - توفي بمصر سنة 204 هـ.

35 - توفي بمصر سنة 225 هـ.

36 - القضاء: هو «إيقاع الواجب خارج وقته المحدد له شرعاً لأجل مصلحة فيه بالأمر الثاني». الفروق للقرافي، الفرق: السادس والستون (2/ 109).

37 - الإشراف (1/ 169).

38 - توفي ببغداد سنة 150 هـ.

39 - توفي بمصر سنة 204 هـ.



تحرم في الحال مثل قول أصبغ، وعند الشافعية: أنه لا يصلي، مثل أشهب إلا أنه اختلف قوله في الصلاة في الحال هل هي استحباب أو إيجاب<sup>40</sup>.

وبعد هذه المقارنة شرع في بيان وجه كل قول على حدة، وفي سياق بيانه لما ذهب إليه ابن القاسم رحمه الله فيما يتعلق بإعادة صلاة من صلى بدون وضوء وبدون تيمم؛ لانعدام الماء والصعيد، علل هذا الرأي بالقاعدة الأصولية: "وجود الأداء"<sup>41</sup> لا يوجب سقوط المؤدى عن الذمة، وهذا واضح من قوله: «ووجه قول ابن القاسم: أن عليه الإعادة، أنها صلاة أدت بغير طهور فلم تبرأ الذمة منها كالواجد؛ ولأن وجود الأداء لا يوجب سقوط المؤدى عن الذمة، كترك بعض الصلاة مع الإمام أنه يتبعه ويعيد ما صلى معه»<sup>42</sup>.

40- الإشراف (1/169).

41- الأداء: هو «إيقاع الواجب في وقته المحدود له شرعاً لمصلحة اشتمل عليها الوقت بالأمر الأول». الفروق للقرافي، الفرق: السادس والستون (2/109).

42- الإشراف (1/171).

## المبحث الثاني

### التعليق بالقواعد الفقهية

إن القواعد الفقهية<sup>43</sup> أسلوب علمي في غاية الأهمية لجمع شتات فروع الفقه والأحكام الجزئية في سلك واحد؛ لتحقيق مقاصد شرعية معينة. ولعل -والله أعلم- أقدم تعريف عُدَّ للقاعدة الفقهية، هو تعريف الإمام المقرئ المالكي<sup>44</sup> -رحمه الله- الذي عرفها بقوله: «كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة»<sup>45</sup>. فهو «ألصق التعاريف بحقيقة القاعدة الفقهية وأخص ما يكون بباقيتها»<sup>46</sup>. وربما أدى سوء فهم هذا التعريف ببعض الباحثين<sup>47</sup> إلى إدراجه ضمن تعريف القاعدة بمعناها الاصطلاحي العام، وهذا خلط يجب تجاوزه؛ لأنه وإن وقع الإبهام في تفسير بعض مصطلحات هذا التعريف، وخاصة مصطلح "الأصول"، فإنه واضح منه أنه يُميز القواعد الفقهية عن الأصول والمعاني العقلية وجملة الضوابط الفقهية.

وقد عرف بعض المعاصرين القواعد الفقهية بتعريفات متعددة، أختار منها تعريف الدكتور محمد الروكي الذي عرفها بقوله: «حكم كلي مستند إلى دليل شرعي، مصوغ صياغة تجريدية محكمة، منطبق على جميع جزئياته على سبيل الاطراد، أو الأغلبية»<sup>48</sup>.

43 - أقصد بالقواعد الفقهية: القواعد والضوابط؛ فخروجاً من الإشكال الواقع في التفريق وعدم التفريق بين القاعدة والضابط، فإنني اخترت السير وفق رأي من قال بأنه لا داعي للتفريق بينهما، ومنهم د. محمد الروكي في: "قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي"، ص: 113. ود. علي أحمد الندوي في: "موسوعة القواعد والضوابط الفقهية في المعاملات"، ود. محمد صديق البورنو في: "موسوعة القواعد الفقهية" (33/1).

44 - المقرئ: هو قاضي الجماعة بفاس، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساني، الشهير بالمقرئ. ولد ونشأ بتلمسان، وتعلم بتونس والجزائر والمغرب، وتلقى العلم على كبار شيوخ عصره، أمثال: أبي عبد الله البلوي، والقاضي الشريف السبتي، والقاضي ابن هدية وغيرهم. ومن آثاره العلمية: كتاب "القواعد". وتوفي بفاس سنة (756هـ). شجرة النور لمخلف، 1/ 222.

45 - القواعد للمقرئ (2/ 212).

46 - نظرية التقعيد الفقهي للدكتور محمد الروكي (ص 42).

47 - كالدكتور محمود إسماعيل في كتابه: "أثر الخلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها"، ص: 206.

48 - نظرية التقعيد الفقهي للدكتور محمد الروكي، ص: 48.

واختياري لهذا التعريف يرجع إلى كونه جامعاً مانعاً، فهو تعريف جامع لعناصر القاعدة الفقهية وخصائصها، والمتمثلة في الاستناد إلى الدليل الشرعي، والاستيعاب، والاطراد أو الأغلبية، بالإضافة إلى التجريد وإحكام الصياغة. وهو تعريف كذلك مانع من دخول غير القواعد الفقهية فيه، كالقواعد النحوية والصرفية والقانونية...

ولقد كان للقواعد الفقهية نصيب ليس باليسير في كتابات القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - ، فأثار إعماله واستثماره لها بشكل كبير الفضول العلمي لدى العلماء والباحثين؛ مما دفعهم دفعا لجردها وتصنيفها ودراستها<sup>49</sup>.

وقد تميز - رحمه الله - بحسن توظيفها وإعمالها والتعليل بها، مع إحكام صياغة ما تيسر له صياغتها. كما سيتضح ذلك من خلال المسائل التالية.

### المسألة الأولى: تعليل عدم جواز اتخاذ أواني الذهب والفضة.

جاء كلام القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - عن حكم اتخاذ أواني الذهب والفضة بعد كلامه عن حكم استعمالها؛ لأن الأول نتيجة للثاني، فتحریم الاستعمال أفضى إلى الحكم بتحريم الاتخاذ سدا للذريعة.

فبعدما استدلل رحمته على أنه: «لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة لا في وضوء ولا في أكل ولا في شرب ولا غير ذلك»<sup>50</sup>، بنهيه عليه عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة<sup>51</sup> وذكره لجزء من يفعل ذلك<sup>52</sup>، قال: «واتخاذها غير جائز، خلافاً لأحد قولي

49 - من أمثلة ذلك: كتاب "قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف" للدكتور الروكي، وكتاب "التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي من خلال كتاب المعونة"، القواعد الفقهية المميزة لفقه المالكية "نموذجاً"، للدكتور عبد الله الهلالي.

50 - الإشراف (1/ 114).

51 - ومن الأحاديث التي ورد فيها نهيه عليه عن ذلك، ما روى الإمام البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: { لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدَّبْيَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنيةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ }. كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضض، رقم: 5426. والإمام مسلم كذلك في صحيحه بنفس اللفظ تقريباً، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، على الرجال والنساء...، رقم: 2067.

52 - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: {الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنيةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْزِئُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ}. أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آنية الفضة، حديث رقم: 5635. والإمام مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء، حديث رقم: 2065.

الشافعي»<sup>53</sup>، ثم أكد ذلك بقوله: «أواني الذهب والفضة المحرم استعمالها لا يجوز اتخاذها، وإن لم تستعمل»<sup>54</sup>، وعلله بقاعدة فقهية من قواعد سد الذرائع، وهي: "ما حرم استعماله حرم اتخاذها"<sup>55</sup>. وقد أورد هذه القاعدة بصيغتين مختلفتين وبموضعين مختلفين: الأول: في سياق كلامه رحمه الله عن تحريم اتخاذ أواني الذهب والفضة بباب الطهارة، حيث قال معللاً هذا الحكم بالقاعدة الفقهية: «ولأن اتخاذها إنما يراد للاستعمال، وإذا حرم الاستعمال حرم اتخاذها»<sup>56</sup>.

والثاني: في سياق كلامه رحمه الله عن زكاة العين بكتاب الزكاة، حيث قال: «أواني الذهب والفضة المحرم استعمالها لا يجوز اتخاذها وإن لم تستعمل»<sup>57</sup>، وعلل ذلك بنفس القاعدة الفقهية السابقة الذكر، لكن بصيغة أخرى، إذ قال: «لأن ما لا يجوز استعماله من الأعيان المتخذة للاستعمال، لا يجوز اتخاذها كالخمر والطبل والزمر»<sup>58</sup>، ثم أردف هذا التعليل بتعليلين اثنين لتوضيح القاعدة وتقويتها، وذلك بقوله: «ولأنه إن لم يستعمله فيكون ذلك معونة على ما لا يجوز؛ ولأنه إذا أراد بيعه فلا يخلو أن يكسره، أو يبيعه على ما هو عليه، ففي ذلك معونة على استعماله وذلك غير جائز، وقياساً عليه لو صاغه صنماً»<sup>59</sup>.

#### المسألة الثانية: تعليل وجوب تيمم من وجد قدراً غير كاف من الماء دون استعماله.

قال القاضى رحمه الله بأن مريد الصلاة «إذا وجد من الماء دون كفايته تيمم ولم يلزمه استعماله، خلافاً للشافعي»<sup>60</sup>، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ إلى قوله: ﴿بَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>61</sup>. ثم بين وجه استدلاله بهذا النص القرآني بقوله: «فأمر بالوضوء، ونقلنا عند تعذره إلى التيمم ولم يلزمنا الجمع بينهما»<sup>62</sup>.

53 - الإشراف (1/ 114).

54 - الإشراف (1/ 401).

55 - ذكرها بهذا اللفظ الإمام السيوطي (ت 911هـ) في أشباهه (ص 193).

56 - الإشراف (1/ 114).

57 - الإشراف (1/ 401).

58 - الإشراف (1/ 401).

59 - الإشراف (1/ 401).

60 - الإشراف (1/ 168).

61 - سورة المائدة، الآية: 7.

62 - الإشراف (1/ 168-169).

وبعد هذا الاستدلال أورد - رحمه الله - العديد من التعليقات الفقهية المختلفة والمتنوعة، ختمها بالقاعدة الفقهية: "البدل والمبدل لا يجتمعان في الأصول ولا في البعض"، وقد مهّد لها بتعليل فقهي يعتبر بمثابة توطئة للتعليل بها، فقال: «ولأنه فرض له بدل، فعدم بعضه كعدم جميعه، أصله كفارة الظهارة والقتل؛ ولأن البدل والمبدل لا يجتمعان في الأصول ولا في البعض كالواجد لبعض الرقبة، وإذا لبس خفا واحدا»<sup>63</sup>.

المسألة الثالثة: تعليل عدم جواز أكل ما صاده الجارح الذي استرسل بنفسه ابتداء.

بعدهما بيّن القاضي عبد الوهاب رحمته أن الصياد «إذا أرسل كلبه، أو رمى بسهمه على صيد بعينه فعقر غيره لم يجز أكله، خلافا لأبي حنيفة والشافعي»، قال: «[و] إذا استرسل بنفسه ابتداء ثم أغراه صاحبه ففقّو سيره لم يؤكل ما صاده»<sup>64</sup>، خلافا لأبي حنيفة. واستدل على ذلك باستدلال عقلي فقال: «ودليلنا أن إرسال صاحبه حصل [بعد]<sup>65</sup> استرسال يمنع الأكل لو انفرد به، فلم يكن بإغراء صاحبه اعتبارا، كما لو أرسله مجوسي»<sup>66</sup>.

ثم أردف هذا الاستدلال بتعليل فقهي في صيغة قاعدة فقهية من قواعد الاحتياط في الشريعة الإسلامية، والتي يعبر عنها الفقهاء غالبا بلفظ: "إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام"<sup>67</sup>، وإن كان القاضي - رحمه الله - لم يذكرها بهذا اللفظ، وإنما أوردتها بلفظ قريب منه، فقال معللا ما ترجح لديه: «ولأنه اجتمع في هذا حظر وإباحة، فكان الحكم للحظر كما لو ذبحه مسلم ومجوسي»<sup>68</sup>.

المسألة الرابعة: تعليل نفى الإجزاء عن الجنب الناسي، الذي تيمم معتقدا أنه محدث.

ذكر القاضي عبد الوهاب رحمته في مسألة من نسي أنه جنب فتيّم، معتقدا أنه محدث روايتين، وبيّن وجه كل رواية ودليلها:

63 - الإشراف (1/169).

64 - الإشراف (2/918).

65 - هذه إضافة أضافها الحبيب بن طاهر الذي قارن بين نسخ الإشراف وخرج أحاديثه وقدم له؛ ليستقيم التركيب. الإشراف (2/918).

66 - الإشراف (2/918).

67 - يُنظر الأشباه والنظائر للسيوطي (ص 139).

68 - الإشراف (2/918).

فالأول: هو الجواز، ثم بيّن وجهه بقوله: «فوجه الجواز أنها حدثان موجبهما واحد وهو التيمم، فوجب إذا نوى أحدهما أن يجزيه عن الآخر، أصله البول والغائط...»<sup>69</sup>.  
والثاني: «نفي الإجزاء»<sup>70</sup>، واستدل عليه بقوله ﷺ: {وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى}<sup>71</sup>، ثم جاء بثلاثة تعليلات فقهية لتقوية وتأکید ما ذهب إليه في هذا الوجه، إحداها عبارة عن قاعدة فقهية من قواعد النيات والمقاصد، وهي قاعدة: "لا تنوب نية الأضعف عن نية الأقوى"<sup>72</sup>، غير أنه - رحمه الله - ذكرها بلفظ قريب من هذا، فقال معللاً: «ولأنه طهر واجب بالجنابة فلم يجز بنية الحدث الأصغر كالغسل؛ ولأن التيمم أضعف من الغسل فلم تنب فيه نية الأضعف عن نية الأقوى؛ ولأنها عبادتان مختلفتان في الأصل وهو الغسل والوضوء، فلم تسقط العليا بنية الصغرى كالصلوات والكفارات»<sup>73</sup>.

69 - الإشراف (1/ 163).

70 - الإشراف (1/ 163).

71 - جزء حديث مشهور أخرجه الإمام البخاري بلفظ: {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ}، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي...، رقم: 1. والإمام مسلم في صحيحه بنفس اللفظ تقريباً، لكن بكلمة "النية" عوض "النيات"، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ} وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم: 1907.

72 - ذكر القاضي هذه القاعدة بهذه الصيغة في كتاب المعونة (1/ 103)، في سياق كلامه عن النية في التيمم فقال: «والنية في التيمم واجبة، وينوي الجنب والمحدث به استباحة الصلاة دون رفع الحدث، فإن نوى الجنب استباحة الصلاة من الحدث الأصغر، ففيها روايتان، إحداها: أنه لا يجزيه؛ لأنه أضعف من الغسل، ولا تنوب نية الأضعف عن نية الأقوى...».

73 - الإشراف (1/ 163).

## المبحث الثالث

### التعليق بالكليات الفقهية

لقد تميّز القاضي عبد الوهاب رحمه الله بقدرته على إحكام صياغة الكليات الفقهية وإعمالها واستثمارها؛ إذ قد لا نجد صفحة من صفحات كتابه "الإشراف"<sup>74</sup> خالية من كلية، أو أكثر، وقد أوردتها في الغالب في سياق التعليق لما رجعها واستدل عليه. وأقصد بالكليات الفقهية: كل صيغة صُدّرت بكلمة "كل"<sup>75</sup>، سواء كانت قاعدة فقهية<sup>76</sup>، أو ضابطاً فقهياً<sup>77</sup>، أو حكماً جزئياً<sup>78</sup>. وقد مكنته حنكته العلمية من إبراز براعته في التعليق بالكليات الفقهية، حيث يجعلها في المكان المناسب<sup>79</sup>، وبالعدد المناسب<sup>80</sup>، في الموضوع المناسب، بأسلوب فقهي مناسب. وقد يُستشف جانب من هذا من خلال النماذج التالية:

#### المسألة الأولى: تعليق قبول شهادة القاذف إذا تاب قبل الجلد أو بعده

- 74 - ما يقال عن كتابه "الإشراف" الذي أورد فيه أزيد من 400 كلية فقهية، يقال كذلك عن كتابه "المعونة" التي ذكر فيه أزيد من 300 كلية فقهية، بينما ذكر في كتابه "التلقين" بضعا وعشرين كلية فقط؛ لأنه لم يكن مجالاً لعرض الخلاف الفقهي وترجيحه وتعليقه.
- 75 - ينظر "المفصل في القواعد الفقهية" للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، ص: 68.
- 76 - مثل: "كل عقد لو وقع في الإسلام لكان فاسداً، كذلك إذا وقع في الكفار". الإشراف (2/709).
- 77 - هذا على مسلك من يفرق بين القاعدة والضابط، قال الإمام السيوطي (ت 911هـ): إن «القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد». يُنظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي 9/1. وهي نفس العبارة تقريباً قالها ابن نجيم (ت 970هـ) في أشباهه، وكذا شارحها الحموي (ت 1098هـ)، إذ قال مفرقاً بينهما بأن الضابط هو «ما يجمع فروعاً من باب واحد، بخلاف القاعدة وهي ما يجمعها من أبواب شتى». يُنظر غمز عيون البصائر للحموي 31/1.
- 78 - مثاله: "كل موضع من الوجه لم يلزم إيصال الماء إليه في الوضوء، لم يلزم في الغسل". الإشراف (1/117). و: "كل معنى منعت منه الجنابة، منع منه الحيض". الإشراف، 1/128.
- 79 - فتارة يورد الكلية الفقهية في مستهل تعليقه، وتارة يختتم بها، وتارة أخرى يجعلها في وسطه.
- 80 - فالمطلع على كتاب "الإشراف وغيره" يلحظ أن المسألة الفقهية المتحدث عنها هي المتحكمة في عدد الكليات المستعملة في التعليق؛ فتارة يعلل -رحمه الله- بكلية واحدة، وتارة أخرى بكليتين، وحيناً يعلل بثلاث كليات، وحيناً آخر يعلل بأكثر من ذلك.

في سياق حديث القاضي عبد الوهاب رحمه الله عن الشهادة بكتاب الأفضية والشهادات، قال في إحدى مسائله المتعلقة بشهادة القاذف: «إذا تاب القاذف قبلت شهادته، قبل الجلد أو بعده»<sup>81</sup>، خلافاً لأبي حنيفة الذي يمنعه من الشهادة إذا تاب بعد الجلد<sup>82</sup>. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُدْحَنِينَ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْقَائِلُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)<sup>83</sup>.

ثم أردف هذا النص القرآني بقاعدة لغوية من قواعد التفسير، والتي يبين من خلالها وجه استدلاله ورجحان ما ذهب إليه، ونصها أن «الاستثناء إذا تعقب جملاً يصلح أن يكون عائداً إلى كل واحد منها على الانفراد، فإنه يعود إلى جميعها»<sup>84</sup>. وبعد هذا الاستدلال، أورد مجموعة من التعليقات الفقهية؛ لتأكيد ما ذهب إليه ودعم ما استدلل به، استلهاها بكلية فقهية، فقال: «ولأن كل من ردت شهادته بمعنى فسق به، جاز قبولها فيما بعد كالزاني والسارق؛ ولأنه محدود في قذف، فوجب أن تقبل شهادته إذا تاب، كالكافر إذا أسلم؛ ولأن إقامة الحد استيفاء حق فلم يتعلق به رد الشهادة كالقصاص»<sup>85</sup>.

#### المسألة الثانية: تعليل انعقاد النكاح من غير إشهاد.

لقد نصَّ القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - في معرض كلامه عن إحدى المسائل الفقهية من كتاب النكاح، على أن عقد النكاح ينقذ من غير إشهاد، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي<sup>86</sup>. واستدل على ذلك بقوله تعالى: (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)<sup>87</sup>. ثم في سياق تعليقه لما استدلل عليه ورجحه أورد تعليقات مختلفة، ختمها بكليتين فقهيتين، فقال: «ولأنه عقد من العقود، فلم يكن الإشهاد شرطاً في انعقاده كسائر العقود؛ ولأنه معنى يقصد به التوثق فلم يكن شرطاً في انعقاد النكاح كالرهن والكفالة؛ ولأن كل شخص لا يحتاج إليه في إيجاب ولا قبول، لم يكن حضوره شرطاً في انعقاد النكاح كالزوجة وسائر

81 - الإشراف (2/ 970).

82 - الإشراف (2/ 970).

83 - سورة النور، الآيتان: 4 و 5.

84 - الإشراف (2/ 970).

85 - الإشراف (2/ 970).

86 - الإشراف (2/ 691).

87 - سورة المائدة، الآية: 1.



الأجانب؛ ولأن كل شخص لم يحتاج إلى حضوره في عقد البيع مع حضور الموجب والقابل، لم يحتاج إلى حضوره في عقد النكاح كالفاسق»<sup>88</sup>.

### المسألة الثالثة: تعليل صحة رهن المشاع.

قال القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - في المسألة الرابعة من مسائل كتاب الرهون، بأنه «يصح رهن المشاع كما يصح بيعه، خلافاً لأبي حنيفة»<sup>89</sup>، واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى: ﴿بَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً﴾<sup>90</sup>.

ثم أتبع هذا الاستدلال بجملته من التعليقات الفقهية من ضمنها ثلاث كليات فقهية، فقال معللاً ما ترجح لديه: «ولأنه يصح قبضه بالبيع فصَحَّ ارتبانه كالمقسوم؛ ولأن إشاعته لا تمنع صحة الرهن، أصله إذا رهن داراً من رجلين؛ ولأن كل ما لو رهنه مع غيره لصَحَّ، فكذلك إذا رهنه منفرداً، أصله الداران إذا رهنهما من رجل؛ ولأنها حال للرهن، فجاز أن يتناول المشاع، أصله أن يرهنه داراً ثم يبيع نصفها؛ ولأن كل عقد جاز أن يعقد على بعض الجملة مقسوماً، جاز أن يعقد على ذلك البعض مشاعاً، أصله البيع؛ ولأن كل عقد جاز على عين لنفسين جاز على نصفها لأحدهما، أصله البيع»<sup>91</sup>.

### المسألة الرابعة: تعليل عدم جواز تيمم الحاضر إذا خاف فوت الجنابة والعيدين.

قال القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - في سياق حديثه عن التيمم: «الحاضر إذا خاف فوت الجنابة والعيدين لم يكن له أن يتيمم، خلافاً لأبي حنيفة»<sup>92</sup>، ودليله على ذلك عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾<sup>93</sup>، وقوله سبحانه: ﴿بَلَّغْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>94</sup>، وبين وجه استدلاله بالآية الأخيرة بقوله: «وهذا واجد»<sup>95</sup>: أي هذا الحاضر واجد للماء، والآية تنصّ على التيمم لمن لم يجد الماء.

88 - الإشراف (2/ 691-692).

89 - الإشراف (2/ 577).

90 - سورة البقرة، الآية: 282.

91 - الإشراف (2/ 577).

92 - الإشراف (1/ 171).

93 - سورة المائدة، الآية: 7.

94 - سورة المائدة، الآية: 7.

95 - الإشراف (1/ 171).

وبعد هذا الاستدلال، ذكر حاشية العديد من التعليقات، أغلبها عبارة عن كليات فقهية، فقال: «ولأنه واجد للماء لا يخاف باستعماله وشرائه ضرراً ولا فوات متعين عليه، فلم يجوز له أن يصلي بالتيمم، أصله سائر الصلوات؛ ولأن كل ما لم يكن طهارة لغير الجنازة والعيدين لم يكن طهارة لهما، كالتيمم مع وجود الماء وأمن الفوات؛ ولأن كل من لم يجوز له أن يصلي على غير الجنازة والعيدين لم يجوز له أن يصليهما، أصله المحدث عكسه المتطهر؛ ولأن كل ما لا يصح إلا بطهارة فلا يصح بالتيمم مع القدرة على الماء كسائر الصلوات؛ ولأن كل صلاة لم يجوز التيمم لها مع وجود الماء والأمن من فواتها، فلم يجوز له ذلك مع خوف فواتها، أصله الجمعة؛ ولأن الجمعة أكد من الجنازة؛ لأنها من فروض الأعيان، والجنازة من فروض الكفايات، ثم خوف فواتها لا يسوغ التيمم لها فالجنازة أولى»<sup>96</sup>.

## المبحث الرابع

### التعليل بالمصلحة

إن مما لا ريب فيه، أنه قد ثبت باتفاق جميع عقلاء الدنيا، أن الشريعة الإسلامية لا غرض لها سوى تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل معاً، وأن كل أحكامها إنما تروم تحقيق المصالح بجلب المنافع ودرء المفسدات؛ ولهذا انتهى الإمام الشاطبي (ت 790 هـ) رحمته إلى مسلمة مفادها: «أن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً»<sup>97</sup>. فإذا ثبت هذا وتقرر، وجب على الفقهاء والعلماء التعامل مع أحكام الشريعة على أساس مصلحي: فهما وتطبيقاً وتنزيلاً وترجيحاً وتعليلاً، وهذا المنهج المصلحي في التعامل مع الأحكام الفقهية يُلاحظ تواجده بقوة في كتابات أعلام الأمة الإسلامية، ومن أولئك العلماء الأعلام نجد القاضي عبد الوهاب رحمته الذي كان للمصلحة حضور مستمر، وحظ وافر ضمن ترجيحاته وتعليلاته الفقهية؛ إيماناً منه رحمته بمصلحة هذه الشريعة السمحاء. وقد تنوعت تعبيراته عن المصالح في سياق التعليل، فتارة يعبر عنها بالمصلحة<sup>98</sup> والمنفعة<sup>99</sup>، وتارة أخرى يعبر عنها بدفع المفسدة<sup>100</sup> وإزالتها<sup>101</sup>، وحيناً يعبر عنها بالمقاصد<sup>102</sup>؛ لأنها وعاء المصالح، وحيناً آخر يعبر عنها بالأغراض<sup>103</sup> وهي رديف

97 - الموافقات (2/5)، والاعتصام للشاطبي (1/31).

98 - مثاله قوله: «يجوز خلع الأب عن ولده الصغير... ولأن المصلحة قد تكون له في ذلك، والأب غير متهم عليه». الإشراف، 2/734.

99 - مثاله قوله: «يكراه أن يكون المهر منافع يستأجر عليها كتعليم القرآن والحديث وبناء دار وما أشبه ذلك، ويصح إذا عقد عليه... ولأنها منفعة معلومة من غير معرفة فجاز أن يكون مهراً». الإشراف، 2/718.

100 - مثاله قوله: «لا معتبر في الأجل بالنساء... ولأنه أجل مضروب للزوج لدفع الضرر المتعلق بالوطء عن الزوجة، فلم يعتبر في مقداره بالنساء...». الإشراف، 2/761-762.

101 - مثاله قوله: «الشفعة على قدر الأنصاء... ولأن الشفعة مستحقة لإزالة الضرر المتأبد، لولاها لم يكن إزالتها لحق واجب...». الإشراف (2/633).

102 - مثاله قوله: «غسل الجمعة سنة مؤكدة... ولأنه مقصود به التنظيف وإزالة الرائحة فأشبهه التطيب». الإشراف (1/185).

103 - مثاله قوله: «لا يضرب في الحد إلا بالسوط... ولأن الغرض بالضرب بأن يرتدع مرتكب الكبيرة عن مثلها وينزجر، فذلك يقتضي أن يقرر بضرب من الأوجاع والآلام لردع مثله». الإشراف، 2/861.

المقاصد، ومرة يعبر عنها بالمعنى<sup>104</sup>، ومرة أخرى يقتصر على ذكر ما يحققه الحكم من مصالح دون التعبير عنها بأي لفظ مما سبق<sup>105</sup>.

وقبل التطرق إلى نماذج من تعليقاته الفقهية المصلحية، لا بد من الإشارة إلى معنى المصلحة<sup>106</sup>، وهي كما قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - : «كاسمها شيء فيه صلاح قوي، ولذلك اشتق لها صيغة المفعلة الدالة على اسم المكان الذي يكثر فيه ما منه اشتقاقه وهو هنا مكان مجازي (...) [فهو بهذا المعنى] وصف للفعل يحصل به الصلاح، أي: النفع منه دائماً أو غالباً للجمهور أو للأحاد»<sup>107</sup>.

### المسألة الأولى: تعليل منع بيع النجش

بعدما استدلل القاضي عبد الوهاب رحمته على أن «بيع النجش» مفسوخ، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي<sup>109</sup>، بنهيه عليه السلام عن ذلك<sup>110</sup>، علّل ما استدلل عليه وترجح لديه بأكثر من

104 - مثاله قوله: «صلاة الخوف جائزة في وقتنا هذا، خلافاً لأبي حنيفة... ولأن المعنى الذي له أمر بصلاة الخوف تعليم بحراسة المسلمين وحفظهم والتحرز من عدوهم، وهذا المعنى يحتاج إليه في كل وقت...». الإشراف (1/337).

105 - مثاله قوله: «حد اللواط الرجم، ولا يراعى فيه الإحصان... ولأن الحد في الزنا إنما وضع ردعاً وزجراً للتلايمود إلى مثله...». الإشراف (2/862).

106 - عرفها الإمام الغزالي في المستصفى، (ص:275): «المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو: أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، وماله، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة». وعرفها الإمام فخر الدين الرازي في المحصول (2/218): «المصلحة لا معنى لها إلا اللذة أو ما يكون وسيلة إليها». وعرفها العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام في إصلاح الأنعام (7/1) فقال: «المصالح أربعة أنواع: اللذات وأسبابها، والأفراح وأسبابها». وقال في الفوائد في مختصر القواعد (ص:33-34)، وفي شجرة المعارف، (ص:187): «المصلحة: لذة أو سببها أو فرحة أو سببها».

107 - مقاصد الشريعة للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ص:63).

108 - بيع النجش من البيوع الفاسدة، و«هو أن تزيد في ثمن سلعة ولا رغبة لك في شرائها». التعريفات للشيخ الجرجاني (ت816هـ)، باب النون (ص:133).

109 - الإشراف (2/572).

110 قال عليه السلام: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَأَجَّسُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُبْصِرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يُخْلِفَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ». أخرجه الإمام مالك في موطئه، كتاب البيوع، باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة، رقم: 95.

تعليلاً فقهي، ومن بين هذه التعليقات التعليق بالمصلحة، والمتمثلة في كون منع بيع النَجَش ووجوب فسخه بعد وقوعه مصلحة عامة للمسلمين، وهذا ما يتضح من قوله: «ولأنه بيع تدليس وغرر؛ ولأن العادة من الناس الركون إلى مزايدة التجار، وأنهم لا يعطون بالسلعة إلا ما تساوي، فإذا كان على وجه النجش ليغتر به المشتري لم يلزم؛ ولأن في منع ذلك مصلحة عامة، وما يتعلق بالمصالح العامة جاز أن يحكم بفساده، كتلقي السلع وغيره»<sup>111</sup>.

### المسألة الثانية: تعليق كون السواك مستحب وليس بواجب

استهل القاضي رحمه الله حديثه عن الوضوء بباب الطهارة ببيان حكم السواك، فقال: «السواك مستحب، خلافاً لمن حكى عنه وجوبه»، مستدلاً بقوله ﷺ: {كُتِبَ عَلَى السَّوَاكُ وَلَمْ يُكُتَبْ عَلَيْكُمْ}<sup>112</sup>، وقد ساند رحمه الله هذا الاستدلال بتعليق فقهي مصلحي، والمتمثل في ذكر المقصد الذي يسعى إليه الشارع من وراء تشريع السواك، فقال: «ولأن المقصود منه النظافة وإزالة الرائحة عن الفم فكان ندبا كغسل الغمر من الفم»<sup>113</sup>.

### المسألة الثالثة: تعليق كون الضرب في الجلد لا يكون إلا بالسوط

في سياق كلام القاضي عبد الوهاب رحمه الله عن حد الزنا، قال بأن الزاني «لا يضرب في الحد إلا بالسوط، وعدد ضربات بالسوط حق لا يجوز تركه، فإن كان مريضاً أخر إلى برئه، وقال الشافعي: يضرب بأطراف النعال وعُكُول<sup>114</sup> النخل، ويضرب بالعَدَق<sup>115</sup>

111- الإشراف (2/ 572).

112- لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ، ولكن وقفت على حديث قريب منه، وهو ما روي عنه ﷺ أنه قال: «ثَلَاثُ هُنَّ عَلَى فَرِيضَةٍ، وَهُنَّ لَكُمْ سُنَّةٌ: الْوُتْرُ، وَالسَّوَاكُ، وَقِيَامُ اللَّيْلِ». عزاه الإمام الشوكاني إلى الإمام الطبراني في الأوسط من حديث عائشة. نيل الأوطار، أبواب صلاة التطوع، باب أن الوتر سنة مؤكدة وأنه جائز على الراحلة، 40/3. وأخرجه الإمام البيهقي بنفس اللفظ في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما وجب عليه من قيام الليل، رقم: 13272.

113- الإشراف (1/ 115).

114- «الْعُكُولُ وَالْعُثْكَالُ: الشُّمْرَاخُ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْبُسْرُ مِنْ عِيدَانِ الْكِبَاسَةِ، وَهُوَ فِي النَّخْلِ بِمَنْزِلَةِ الْعُقُودِ مِنَ الْكَرَمِ... وَتَعَثَّكَلُ الْعَدَقُ، أَيُّ: كَثُرَتْ شَرَايِجُهُ... الْعُثْكَالُ: الْعَدَقُ مِنْ أَعْدَاقِ النَّخْلِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الرُّطْبُ، وَيُقَالُ إِنَّكَالَ وَأَنَّكَوْلَ». لسان العرب لابن منظور، مادة (عشكَل).

115- الْعَدَقُ: هُوَ «كُلُّ غُضْنٍ لَهُ شُعَبٌ، وَالْعَدَقُ أَيْضًا: النَّخْلَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ... وَالْعَدَقُ: الْقِنُودُ مِنَ النَّخْلِ وَالْعُقُودُ مِنَ الْعِنَبِ وَجَمْعُهُ أَعْدَاقٌ وَعَدُوقٌ». لسان العرب لابن منظور، مادة (عَدَق).

الذي فيه مائة شمر أخ<sup>116</sup> ضربة واحدة<sup>117</sup>، ودليله على ذلك «أن العمل جرى في الضرب بالسوط في الحدود من عهد النبي ﷺ والسلف، ولم يرد خلافه بعد استقرار الشرع وترتيبه»<sup>118</sup>. مباشرة بعد هذا الاستدلال بما جرى به العمل على ما ترجح لديه، أورد جملة من التعليقات الفقهية، منها التعليل بالغرض<sup>119</sup> والمقصد من تشريع الضرب في الحدود، فقال: «ولأن الغرض بالضرب بأن يرتدع مرتكب الكبيرة عن مثلها وينزجر، فذلك يقتضي أن يقرر بضرب من الأوجاع والآلام لردع مثله، وما ذكره لا يقع به الردع»<sup>120</sup>.

#### المسألة الرابعة: تعليل كون التوبة لا تسقط الحدود

استدل القاضي عبد الوهاب رحمته على أن «التوبة لا تسقط الحد في الزنا والسرقة والقتل والشرب وسائر الحدود، خلافاً للشافعي في أحد قولي»، بقوله عز وجل: ﴿الرَّائِيَةِ وَالزَّانِيَةِ جَلْدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾<sup>121</sup>، وبقوله سبحانه: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)<sup>122</sup>، ثم بين وجه استدلاله: «ولم يفرق، وكذلك الأخبار، ولأنه أمر مستمر به فلم تسقط التوبة الحد الواجب فيه كالزردة عندنا وعند أبي حنيفة»<sup>123</sup>، ثم أتبع هذا الاستشهاد بتعليلات مختلفة، منها التعليل بالحكمة التي لأجلها شرعت الحدود: «ولأن الحد وضع لمعنى وهو تحصين الأنساب، فإذا أسقطنا الحد عن التائب فقد أزلنا الحكم المتعلق به الغرض الذي أريد له، كالقصاص وضع للحياة بين الناس، ففي إسقاطه بالتوبة إضاعة الغرض المقصود له...»<sup>124</sup>.

116 - «الشُّمْرَاخُ وَالشُّمْرُوخُ: الْعِشْكَالُ الَّذِي عَلَيْهِ الْبُسْرُ، وَأَصْلُهُ فِي الْعِذْقِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْعَيْبِ. التَّهْذِيبُ: الشُّمْرَاخُ عَسْبَةُ مِنْ عِذْقٍ عَنقُودٍ». لسان العرب لابن منظور، مادة (شمرخ).

117 - الإشراف (2/ 861).

118 - الإشراف (2/ 861).

119 - فيما يتعلق بذلك فقد «نفى كثير من الأشاعرة الغرض عن أفعال الله تعالى، وذلك خوفاً من أن يجبرهم اعتقاد الغرض إلى النقص في ذات الله سبحانه وهو محال؛ لأنهم فهموا من الغرض نوعاً من النفع يرجع إلى الفاعل، وذلك محال عليه سبحانه، ولما كانت لفظة (الغاية) مثل الغرض تركوها، وليس الأمر كذلك، وإنما المقصود بالغرض الحكمة، وأحكام الله سبحانه وتعالى لا تخلو من حكمة». المدخل إلى دراسة علم مقاصد الشريعة الإسلامية، لحمزة أبو فارس، ص: 43.

120 - الإشراف (2/ 861).

121 - سورة النور، الآية: 2.

122 - سورة المائدة، الآية: 40.

123 - الإشراف (2/ 864).

124 - الإشراف (2/ 864).

## المبحث الخامس التعليق باللغة

لقد شرف الله تعالى العربية؛ فجعلها لغة شرعه، حيث «أنزل القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جار في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب»<sup>125</sup>. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فَرْسًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>126</sup>، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ فَرْزًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>127</sup>. وأنزله عز وجل على رسوله ﷺ، وهو أفصح من نطق بالضاد<sup>128</sup>، وبعثه في جزيرة العرب؛ «فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم، فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جار على ما اعتادوه»<sup>129</sup>؛ ولهذا «فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران: أحدهما: أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب... والأمر الثاني: أنه إذا أشكل عليه في الكتاب، أو في السنة لفظ، أو معنى فلا يُقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية...»<sup>130</sup>؛ لأن الشريعة عربية، «وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم... فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة»<sup>131</sup>.

125 - الاعتصام للإمام الشاطبي (2/ 495).

126 - سورة يوسف، الآية: 2.

127 - سورة الزخرف، الآية: 2.

128 - هذه الجملة يوردها البعض على أنها حديث، لكن المحققين أثبتوا أنه لا أصل له وإن كان معناه صحيح. قال علي القاري في: "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" (ص: 136-137): «معناه صحيح، ولكن لا أصل له في مبناه، كما قاله ابن كثير، وقال ابن الجوزي: ... لا أصل له ولا يصح، قلت: والعجب من الجلال المحلي مع جلالة محله، وذكره في "شرح جمع الجوامع" من غير تنبيه، وكذا ذكره الشيخ زكريا في شرح المقدمة الجزرية». وقال الشوكاني في: "الفوائد المجموعة" (ص: 159): "لا أصل له ومعناه صحيح".

129 - الاعتصام للإمام الشاطبي (2/ 495).

130 - الاعتصام للإمام الشاطبي (2/ 498).

131 - الموافقات للإمام الشاطبي (4/ 67).

وقد استفاد القاضي عبد الوهاب رحمته من مؤهلاته في مجال العربية وعلومها؛ حيث عمد في كثير من الأحيان إلى ترجيح آرائه الفقهية وتدعيمها بتعليلات لغوية دقيقة، تنبئ عن كفاءته اللغوية الرصينة. وهذا ما يتضح من خلال النماذج التطبيقية التالية:

المسألة الأولى: تعليل الشيء الموصوف بالطهور على أنه طاهر ومطهر.

قال القاضي عبد الوهاب رحمته وهو يتحدث عن المسألة الأولى من باب الطهارة والمتعلقة بالمياه: «وصف الماء وغيره بأنه طهور يفيد أنه طاهر ومطهر، خلافاً لأبي حنيفة في قوله: إنه يفيد كونه طاهراً ولا يفيد كونه مطهراً»<sup>132</sup>؛ واستدل على ذلك «[ب] قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا)<sup>133</sup>، فوصف أنه طهور، ثم قال تعالى: (وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ)<sup>134</sup>، فكان ذلك تفسيراً لكونه طهوراً، فدل على أن معناه أنه طاهر مطهر.

وقوله عليه السلام: {وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً}<sup>135</sup>، وقد علم أنه لم يخص بكونها طاهرة؛ لأنها كانت طاهرة قبله، فدل أنه خص بكونها مطهرة.

وقوله عليه السلام وقد سئل عن الوضوء بماء البحر فقال: {هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ}<sup>136</sup>.

فلو كان الطهور معناه الطاهر لم يكن مجيباً لهم.

ومثله قوله عليه السلام: {دِبَاغُ الْأَدِيمِ طَهُورٌ}<sup>137</sup>، معناه: يطهر<sup>138</sup>.

132 - الإشراف (1/ 107).

133 - سورة الفرقان، الآية: 48.

134 - سورة الأنفال، الآية: 11.

135 - جزء من حديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {أُعْطِيَتْ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، فَأُتِيََا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ، فَلْيَصِلْ، وَأَجَلْتُ لِي الْمَغْنَمَ وَلَمْ يَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً}. كتاب التيمم، باب الأول، رقم: 335. وأخرجه مسلم بلفظ قريب منه: {وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَيِّبَةً طَهُوراً وَمَسْجِداً}. كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث رقم: 521.

136 - جزء حديث أخرجه مالك في موطنه، عن أبي هريرة: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا تَرَكَبْنَا الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفَتَتَوَضَّأُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: {هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مَيْتَةٌ}. كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، رقم: 12.

137 - أخرجه مسلم بلفظ: {دِبَاغُهُ طَهُورٌ}. كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم: 363.

138 - الإشراف (1/ 107-108).





وفي نفس السياق تقريباً قال - رحمه الله - وهو يتحدث عن الاستنجاء: «لا يُستنجى من الريح، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي»<sup>146</sup>، ثم استدل على ذلك بدليلين اثنين: الأول: قوله ﷺ: «لِيَقُمْ صَاحِبُ هَذَا الرِّيحِ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>147</sup>، قال القاضي: «ولم يأمره بالاستنجاء منها»<sup>148</sup>. والثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ»<sup>149</sup>. لينتهي بعد ذلك إلى تأكيد وترجيح مذهبه بتعليلين اثنين، أولهما لغوي، فقال: «ولأن الاستنجاء مأخوذ من إزالة النجوى، فإذا لم يكن أثر لم يكن غسله استنجاء؛ ولأنه مرور ريح على موضع من البدن فلم يستحق إزالته كغير ذلك الموضع»<sup>150</sup>. وهذا التعليل اللغوي يشبه إلى حد ما التعليل الأول؛ ولهذا أدرجتها تحت مسألة واحدة.

### المسألة الثالثة: تعليل الفرق بين الاغتاس والغسل.

قال القاضي رحمه الله وهو يتحدث عن صفة الغسل، بأنه: «لا يجزئ مجرد الاغتاس أو صب الماء على البدن، دون إمرار اليد في الوضوء والغسل، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي»<sup>151</sup>؛ واستدل على ذلك بأدلة منها: قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)<sup>152</sup>، وقوله سبحانه: (حَتَّى تَغْتَسِلُوا)<sup>153</sup>، وقوله ﷺ: {بَلَّوْا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا البَشْرَةَ}<sup>154</sup>.

146 - الإشراف (1/ 142).

147 - هذا الحديث وقفت عليه بهذا اللفظ في كتاب "الطهور" لأبي عبيد بن سلام، (ص: 400). عن مجاهد، قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ رِيحًا، فَقَالَ: {لِيَقُمْ صَاحِبُ الرِّيحِ فَلْيَتَوَضَّأْ}. فَاسْتَحْيَا الرَّجُلَ أَنْ يَقُومَ، فَقَالَهَا ﷺ ثَلَاثًا، وَفِي الثَّالِثَةِ زَادَ: {... فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ}. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَقُومُ كُلَّنَا فَلْنَتَوَضَّأْ، قَالَ: {فُؤْمُوا كُلُّكُمْ فَنَتَوَضَّأْ}، وذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق بهذا اللفظ، (رقم: 68143، 62/ 373). وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ: {مَنْ خَرَجَتْ هَذِهِ الرِّيحُ؟ فَلْيَتَوَضَّأْ}. كتاب الطهارة، باب الوضوء من الحدث، رقم: 315، 1/ 140.

148 - الإشراف (1/ 142).

149 - شرح مختصر خليل للخرشي (1/ 150). وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: 1/ 113. وحاشية الصاوي على الشرح الصغير: 1/ 100. والفواكه الدواني على الرسالة (1/ 133).

150 - الإشراف (1/ 142).

151 - الإشراف (1/ 125).

152 - سورة المائدة، الآية: 7.

153 - سورة النساء، الآية: 43.

154 - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ: {تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فُبِّلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا البَشْرَةَ}. كتاب الطهارة، باب اغتسال الجنب، رقم: 1002. وأخرجه أبو داود بلفظ: {إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا البَشْرَ}. كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجنابة، رقم: 248.

ثم عمد بعد ذلك إلى تعليل ما رجحه ببيان الفرق بين الاغتاس والغسل في اللغة العربية، حيث قال: «والغسل في اللغة يضم صفة زائدة على إيصال الماء إلى المحل وليس ذلك إلا إمرار اليد؛ ولأنهم يفرقون بينه وبين الإغماس، فيقولون: اغتسل واغتمس، واغتاس واغتسال، فدل على اختلاف حكميهما»<sup>155</sup>. ثم أضاف معللاً بأن «الإنقاء صفة زائدة على إيصال الماء؛ ولأنه أحد نوعي الطهارة فوجب أن يلزم فيه إمرار اليد كالمسح»<sup>156</sup>.

#### المسألة الرابعة: تعليل كون التعريض بالقذف يوجب الحد.

استهّل القاضي عبد الوهاب - رحمه الله - كتاب القذف بحكم التعريض به، حيث نصّ على أن «التعريض بالقذف يوجب الحد»<sup>157</sup>، خلافاً للحنفية والشافعية، ثم استدل على ما رجحه بقوله: «ودليلنا أنه لفظ يفهم منه القذف فوجب أن يكون قذفاً، أصله التصريح، فإن منعوا أنه يفهم منه القذف أحالوا المسألة؛ لأن الخلاف فيما يفهم منه ما يفهم بالتصريح، فإذا لم يفهم ذلك فلا خلاف أنه لا حد فيه، ولا يكون تعريضاً كما لو قال له: يا زان، فقال له: أنعم الله صباحك، أو أنت سخي كريم، أو ما أشبه ذلك من الكلام الأجنبي عما هما فيه، ويبين ما قلنا أن عرف التخاطب ينفي ما قالوه»<sup>158</sup>.

ثم بعد هذا الاستدلال المنطقي، قصد إلى تدعيمه بتعليل لغوي مستند إلى عرف التخاطب، فقال: «لأن أهل اللغة يسمّون التعريض لما يفهم منه معنى التصريح وإن كان صريح هذا التعريض ضده، ولذلك أخبر الله تعالى عن قوم شعيب أنهم قالوا: (إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ)<sup>159</sup>، وأرادوا ضد ذلك، وهو الذي يفيد عرف التخاطب»<sup>160</sup>.

155 - الإشراف (1/ 125).

156 - الإشراف (1/ 125 - 126).

157 - الإشراف (2/ 875).

158 - الإشراف (2/ 875).

159 - سورة هود، الآية: 87.

160 - الإشراف، 2/ 875.

## المبحث السادس

### التعليل بالعقل

لقد فضّل الله عز وجل الإنسان على سائر المخلوقات تفضيلاً، وكرمه بنعمة العقل، فقال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَبَصَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)<sup>161</sup>. وجعل العقل مناط التكليف والمسؤولية، إذ هو القوة المفكرة، والآلة المدركة، والميزان الذي توزن به الأفكار؛ ولهذه الأهمية الخاصة والمنزلة الرفيعة، رفع الإسلام شأنه، وجعله من إحدى الكليات الخمس المحفوظة في جميع الملل، والضروريات المشتركة بين الكتب والشرائع المنزلة<sup>162</sup>؛ فاعتنى به عناية فائقة؛ وأحاطه بسياج من التشريعات تضمن سلامته، وتحافظ على حيويته؛ تمكينا له من القيام بدوره في الحياة، وإدراك الحقائق الصادقة، وإنتاج العلم والمعرفة، عن طريق الفكر والنظر والتفكير في ملكوت السماوات والأرض.

وضمانا لدور العقل وفعاليته، دعا الشارع الحكيم إلى إعماله واستثماره إلى جانب النقل، لكن «على شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يُسرّحه النقل»<sup>163</sup>.

وقد استجاب الفقهاء إلى هذا النداء الرباني؛ فأعملوا عقولهم في فهم الخطاب الشرعي وتدبر معناه، وفي الاجتهاد والاستنباط والاستدلال والترجيح والتعليل... وقد كان للقاضي عبد الوهاب - رحمه الله - حظ وافر من النظر العقلي وإعمال الرأي، ومقارنة الحجج العقلية بما يناسبها؛ إذ يمكن القول بأنه - رحمه الله - يعتبر من بين الفقهاء الذين قاموا بتجلية وإبراز الجانب العقلي في المذهب المالكي، ويظهر جانب من هذا بشكل جلي، من خلال تعليلاته العقلية التي لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات كتابه "الإشراف"، والتي أذكر منها النماذج التالية:

161 - سورة الإسراء، الآية: 70.

162 - قال الإمام الشاطبي: «مجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل. وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة» (8/2).

163 - الموافقات للإمام الشاطبي (1/56).

### المسألة الأولى: تعليل عدم صحة كون الأُمِّي إماماً للقارئ.

قال القاضي رحمته: «لا يصح أن يكون الأُمِّي إماماً للقارئ، خلافاً لأحد قولي الشافعي»<sup>164</sup>، وتكلم رحمته في هذه المسألة في فصلين: «أحدهما: أن القارئ لا تنعقد له صلاة، والآخر: أن الأُمِّي لا تنعقد له صلاة أيضاً مع وجود قارئ يمكنه أن يأتهم به»<sup>165</sup>. واستدل على الأول بقوله عليه السلام: {الإِمَامُ ضَامِنٌ}<sup>166</sup>، ويقول كذلك: {يَوْمُ الْقَوْمِ أَقَرُّوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ}<sup>167</sup>، ثم بيّن وجه ما استدل به، فقال في الأول: «وذلك يقتضي أن يكون نائباً عن المأموم في القراءة»<sup>168</sup>.

وقال في الثاني: «وهذا ينفي إمامة الأُمِّي»<sup>169</sup>، ثم أتبع هذا الاستدلال بتعليل عقلي، فقال: «ولأن ذلك يؤدي إلى أحد أمرين ممنوعين إما أن يسقط القراءة عن المأموم، فيحصل فيه جواز صلاة بغير قراءة، لا من المأموم ولا من الإمام، أو تلزمه فيحصل فيه أن الائتھام لا يؤثر في سقوط القراءة، وذلك بخلاف مقتضى الإمامة»<sup>170</sup>.

### المسألة الثانية: تعليل كون الجمعة في المصّر الواحد لا تنعقد إلا في موضع واحد.

في سياق كلام القاضي رحمته عن صلاة الجمعة، وخاصة عن مسألة تعدد الجمعة في المصّر الواحد، قال: «لا تنعقد الجمعة في المصّر الواحد إلا في موضع واحد، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد»<sup>171</sup>، واستدل على ذلك بقوله تعالى: {إِذَا تُؤدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِاسْعَوْا}،<sup>172</sup> فبيّن بعد ذلك رحمته وجه استدلاله بهذا النص القرآني فقال: «فكان هذا مجتملاً بينه النبي عليه السلام بفعله، فأقام الجمعة في موضع واحد»<sup>173</sup>. ثم زاد هذا الاستدلال قوة بتعليل فقهي يعتمد النظر العقلي، فقال معللاً: «ولأن السعي إلى الأولى قد وجب بالنداء إليها، والثانية يقع منهاها عنها؛ لأن على من يقيمها أن يسعى إلى الأولى ويترك ما

164 - الإشراف (2/ 296).

165 - الإشراف (1/ 297).

166 - جزء من حديث، أخرجه الترمذي أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: (الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَدِّنُ مُؤْتَمِّنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدْ الْأَئِمَّةَ وَارْحَمِ الْمُؤَدِّينَ). كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الأذان، رقم: 207.

167 - أخرجه الإمام مسلم، كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة، رقم: 673.

168 - الإشراف (1/ 297).

169 - الإشراف (1/ 297).

170 - الإشراف (1/ 297).

171 - الإشراف (1/ 335).

172 - سورة الجمعة، الآية: 9.

173 - الإشراف (1/ 335).

هو فيه؛ ولأنها لو جازت في موضعين لكان من سمع النداء فيها لا يخلو من أن يجيبهما، ولا يمكن ذلك، أو أن يكون مخيراً، وليس في ذلك تخيير، فلم يبق إلا المنع<sup>174</sup>.

#### المسألة الثالثة: تعليل انقطاع حكم الإحرام بالموت.

من بين المسائل التي استهل بها القاضي عبد الوهاب رحمته مسألة انقطاع حكم الإحرام بالموت، حيث قال بأن «حكم الإحرام ينقطع بالموت، خلافاً للشافعي»؛ لنصه عليه السلام على الأعمال التي لا تنقطع بالموت في قوله: {إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ} <sup>175</sup>، وقال رحمته معلقاً على هذا النص: «ولم يذكر فيها الإحرام»؛ أي: لم يُذكر الإحرام من جملة الأعمال التي لا تنقطع بالموت؛ وقد أردف هذا الاستدلال بالعديد من التعليلات الفقهية، من جملتها التعليل العقلي، كقوله: «ولأن حكم الإحرام لو كان باقياً لكان يجب أن يطاف به ويوقف بعرفة ويرمى عنه، كما يفعل بالمغمي عليه والمريض، وأن يلزم من يطيئه فدية» <sup>176</sup>.

#### المسألة الرابعة: تعليل جواز الصلاة في دور محجورة بصلاة الإمام في غير الجمعة

في سياق كلام القاضي -رحمه الله- عن إحدى المسائل الفقهية في الصلاة، والمتعلقة بصلاة المأموم في الأماكن المحجورة، قال بجواز الصلاة في ذلك بصلاة الإمام، لكن بشروط ثلاث: بأن يكون ذلك في غير الجمعة، وأن يرى المأمومون الإمام ويسمعون تكبيره، إما من بابها أو من كواها أو غير ذلك، هذا على خلاف الإمام الشافعي -رحمه الله- الذي قال بمنع ذلك، إلا بشرط اتصال الصفوف من المسجد إلى الدار <sup>177</sup>. واستدل رحمته على ما ذهب إليه بقوله عليه السلام: {إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ} <sup>178</sup>، ووجه استدلاله بهذا الحديث هو أن «الالتئام به [أي: بالإمام] هو اتباع له في أفعاله، وذلك ممكن مع الحاجز إذا شاهده وسمع صوته» <sup>179</sup>. وقد أكد رحمته هذا الاستدلال بتعليل عقلي، وذلك بقوله: «ولأن هذا الحائل إذا لم يمنع مشاهدة المأموم الإمام وسماع تكبيره، لم يمنع اتباعه في أفعاله، وإذا لم يمنع لم يقدح في الالتئام به، كما لو اتصلت الصفوف» <sup>180</sup>.

174 - الإشراف (1/335).

175 - أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم: 1631.

176 - الإشراف (1/353).

177 - الإشراف (1/301).

178 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم: 688.

179 - الإشراف (1/301).

180 - الإشراف (1/301).

## الخاتمة

إن النظر التعليلي كان حاضرا -وبقوة- عند القاضي عبد الوهاب البغدادي -رحمه الله- في جميع المسائل الفقهية؛ ولهذا تنوعت سياقات تعليقاته الفقهية، فتارة تأتي في سياق إظهاره لاختياراته الفقهية، وتارة تأتي في سياق تحقيقه لمسائل مذهبية، وحيناً ترد في إطار ترجيحه لرأي على آخر داخل المذهب أو خارجه، وحيناً آخر ترد في إطار إبرازه لمدى حجية الأصول المذهبية التي اعتمدها السادة المالكية.

وقد خلصت في نهاية هذه الدراسة المتواضعة إلى جملة من النتائج، منها:

أولاً: أن القاضي -رحمه الله- اعتمد التعليق الفقهي كمسلك لدعم ما استدل عليه من المسائل الفقهية، وكسبيل لإقناع المخالف وبيان مرجوحية مذهبه بأسلوب فقهي شيق.

ثانياً: أن منهج القاضي -رحمه الله- في التعليق الفقهي يتميز بالتنوع والترابط؛ بحيث يعلل تارة بالعقل وتارة باللغة، وحيناً بالمصلحة وحيناً آخر بالكليات الفقهية، ومرة بالقواعد الأصولية ومرة أخرى بالقواعد الفقهية... وقد طبع هذا التنوع نوع من الترابط المتين بين مختلف تعليقاته، إذ غالباً ما ينسل كل تعليل عن سابقه، ويأتي كل واحد آخذاً بعقب صاحبه؛ فيمهد السابق للاحق بطريقة سلسلة وبأسلوب علمي محكم.

ثالثاً: أن التعليق الفقهي عند القاضي -رحمه الله- يأتي في المرتبة الثانية بعد الاستدلال، فغالباً ما يُردف الاستشهاد والاستدلال بتعليقات فقهية مختلفة؛ لدعّمه والإقناع به.

رابعاً: أن دأب القاضي رحمه الله في سياق تعليقاته الفقهية، عدم الاقتصار على تعليل واحد في المسألة الفقهية الواحدة، بل كان غالباً ما يورد أكثر من ذلك؛ ويُلاحظ أن موضوع المسألة المتحدث عنها، هو الذي يتحكم في عدد ونوع التعليقات الفقهية المعتمدة.

خامساً: أن الأداة الأكثر استعمالاً في التعليق عند القاضي -رحمه الله- هي "لام التعليق"؛ ولهذا نجد كل تعليقاته الفقهية -تقريباً- تبدأ بـ "لأن".

وختاماً، فهذا ما يسرَّ الله تعالى كتابته في هذه الدراسة المتواضعة، فما كان فيها من توفيق فمن الله تعالى، وما كان فيها من تقصير فمني ومن الشيطان. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

## قائمة المصادر والمراجع

- أثر الخلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها ومدى تطبيقها في الفروع العاصرة، للدكتور محمود إسماعيل محمد مشعل، دار السلام، الطبعة الثانية، 1430 هـ/ 2009 م.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان، المشهور بالملا علي القاري، حققه وعلق عليه وشرحه محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ/ 1986 م.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ.
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، قارن بين نسخه وخرج أحاديثه وقدم له: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ/ 1999 م.
- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، دون طبعة، 1424 هـ/ 2003 م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، حققه وعلق عليه هيثم جمعة هلال، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، 1427 هـ/ 2006 م.
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز من نواحيها من واردتها وأهلها، لحافظ الدنيا علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، دون طبعة ودون تاريخ.
- التعريفات للعلامة المحقق الفرضي علي السيد الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1427 هـ/ 2006 م.
- التقعيد الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي من خلال كتاب المعونة، القواعد الفقهية المميزة لفقه المالكية "نموذجاً"، للدكتور عبد الله الهاللي، مطبعة أنفو-برانت، فاس، الطبعة الثانية، 1427 هـ/ 2006 م.
- زكاة العين ومستجداتها للدكتور محمد التاويل، مطبعة أنفو-برانت، فاس، الطبعة الثانية، 1433 هـ.
- سنن ابن ماجه اعتنى به أبو عبد الرحمن عماد الدين بن زين العابدين بن علي، مضافاً إليها تعليقات وتخریجات أهل العلم، ومروقة على المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، دار الكلمة، مصر، الطبعة الأولى، 1432 هـ/ 2011 م.
- السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1424 هـ/ 2003 م.
- شجرة النور الزكية للعلامة محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، دون تاريخ.
- الطهور لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وخرج أحاديثه مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة، ومكتبة التابعين، الزيتون، الطبعة الأولى 1414 هـ/ 1994 م.
- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لزين العابدين إبراهيم المشهور بابن نجيم المصري، شرح السيد أحمد بن محمد الحنفى الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ/ 1985 م.
- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، ومعه إدرار الشروق على أنواء الفروق للإمام أبي القاسم بن عبد الله ابن الشاط، وبحاشية الكتاتين تهذيب الفروق



- والقواعد السنية في الأسرار الفقهية للشيخ محمد علي بن حسين المكي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ/ 1998 م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 1987 م.
- الفوائد في مختصر القواعد تحقيق الدكتور عادل أحمد عبد الموجود والدكتور علي محمد معوض، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1994 هـ.
- قواعد الأحكام في إصلاح الأنام لأبي محمد عز الدين عبد العزيز عبد السلام السلمي، تحقيق الدكتور نزيه كمال حماد والدكتور عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1421 هـ/ 2000 م.
- القواعد الأصولية وتطبيقاتها الفقهية عند ابن قدامة في كتابه المغني، تأليف الدكتور الجليلي الميرني، دار ابن القيم، المملكة السعودية، ودار ابن عفان، مصر، الطبعة الأولى، 1425 هـ/ 2004 م.
- قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، للدكتور محمد الروكي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1419 هـ/ 1998 م.
- القواعد لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ، المتوفى عام (758 هـ)، بتحقيق ودراسة أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1404 هـ/ 1984 م.
- كتاب نزعة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، دون طبعة، 1424 هـ/ 2003 م.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهرة، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دون طبعة، ودون تاريخ الطبع.
- مجلة مختبر تراث الغرب الإسلامي، التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بظهر المهرارز، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، العدد الأول، مطبعة آنفو - برانت، فاس.
- محاضرات في مقاصد الشريعة للدكتور أحمد الريسوني، دار الكلمة، مصر، الطبعة الأولى، 1431 هـ/ 2010 م.
- المحصول في علم الأصول للإمام محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1400 هـ.
- المدخل إلى دراسة علم مقاصد الشريعة الإسلامية، للدكتور حمزة أبو فارس، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1433 هـ/ 2012 م.
- المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008 م.
- المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليها الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، بيروت، الطبعة الأولى 1390 هـ/ 1970 م.
- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004 م.
- معرفة علوم الحديث وكيفية أجناسه لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، بتعليقات الحافظين المؤمن الساجي والتقي ابن الصلاح، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلو، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1024 هـ/ 2003 م.
- المعونة على مذهب عالم المدينة، الإمام مالك بن أنس، للقاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق حميش عبد الحق، شركة القدس للتصدير بمصر، ومكتبة نزار مصطفى الباز للنشر بالعربية السعودية، دون طبعة ودون تاريخ.

تطبيقاً في القواعد الفقهية والأصولية ————— (العليل الفقهية عند الفاضل جبر الترمذ) (البغدادية)

- المفصل في القواعد الفقهية للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، دار التدميرية بالملكة السعودية، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.
- مقاصد الشريعة للإمام محمد الطاهر بن عاشور، طبعة دار سحنون بتونس ودار السلام بالقاهرة، 1427هـ/2006م.
- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروري، علق عليه وشرح ألفاظه وخرج أحاديثه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، وبصدره مرويات الشيخ أبي محمد محمد نور الدين المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م.
- منهجية عمر بن الخطاب رضي الله في الاجتهاد مع النص، للدكتور محمد التاويل، مطبعة أنفو- برانت، فاس، الطبعة الأولى، 2013م.
- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، دون طبعة، 1423هـ/2003م.
- موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صديق البورنو، مؤسسة الرسالة، دون طبعة ودون تاريخ ومكان الطبع.
- موسوعة القواعد الفقهية والضوابط في المعاملات المالية لأحمد علي الندوي، دار عالم المعرفة، دون مكان وتاريخ الطبع ورقم الطبعة، 1919هـ/1999م.
- موقف الشريعة الإسلامية من اعتماد الخبرة الطبية والبصمة الوراثية في إثبات النسب ونفيه، للدكتور محمد التاويل، مطبعة أنفو- برانت، فاس، الطبعة الأولى، 2007م.
- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء للدكتور محمد الروكي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م.
- الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد التاويل، من منشورات معهد الإمام مالك بسيدي سليمان، المغرب، الطبعة الأولى، 1430م/2009م.